A

ويبـــو

WO/PBC/13/6(d)
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٨/١١/١٠

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، في ١٠ و١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨

اقتراح لتنفيذ برامج معلوماتية لتحقيق الامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS):
المشتريات وإدارة الأصول ومتطلبات نظامية أخرى للامتثال للمعايير

من إعداد الأمانة

١- وافقت جمعيات الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة والأربعين التي عقدت في سبتمبر/أيلـــول ٢٠٠٧ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، من حيث المبدأ، ولكنها لم توافق على تخصيص أموال إضافية لتنفيذها. ووافقت أيضا الدول الأعضاء خلال هذه الدورة علـــى النظـــام المالي الجديد للويبو ولائحته الذي سيدخل حيز التنفيذ في ١ يناير/كانون الثـــاني ٢٠٠٨. ولـــم يُنظـــر خلال هذه الدورة في الاقتراح الداعي إلى تنفيذ نظام لتخطيط موارد المؤسسات في الويبو وتمويله من احتياطي الأموال المتاحة، ولم يوافق عليه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاقتراحات وإن جاءت متفرقة، فهناك روابط وثيقة تجمع بينها وبين الاقتراح المتعلق بتنفيذ نظام لتخطيط مـــوارد المؤســـسات الـــذي تضمن اقتراحات تدعو إلى استحداث وسائل ونظم هامة لتنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته والمعـــايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على حد السواء.

٢- وخلص الفريق العامل الذي أنشأه المدير العام (المسؤول عن التنفيذ)، خلال المرحلة الأولى من تنفيذ النظام المالي ولائحته سنة ٢٠٠٨، إلى أنه ليس بالإمكان تنفيذ إجراءات المراقبة الأساسية وآلياتها لدعم النظام المالي ولائحته دون تنفيذ بعض العناصر الأساسية لنظام موحد في مجال المعلوماتية. ومن أول هذه العناصر وأهمها برنامج مشتريات ينبني على أفضل الممارسات ويتكامل على نحو تـــام مـــع

النظام المالي للويبو. وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من لجنة التدقيق ومراجع الحسابات الخارجي أوصى بتنفيذ إجراءات ونظم إدارية حديثة ومؤتمتة.

٣- وقطعت الأمانة خلال الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨ أشواطاً كبيرة صوب تقييم تأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في بياناتها المالية وفي عمليات الويبو وسياساتها. ولا يزال تقييم التأثير في متطلبات النظام جارياً، وتحتاج الإدارة العليا والدول الأعضاء إلى استعراض عدد من القرارات السياسية، مثل سياسات المنظمة في المتعلقة بالاحتياطيات. وتود الأمانة التأكيد على أن قلة الموارد أسفرت، على الرغم من جميع الجهود المبذولة لإحراز تقدم في التحضير لاعتماد هذه المعايير، إلى إرجاء هذه المهمة. ونجم عن ذلك أن الويبو تشكو حالياً من التأخر بالنسبة إلى الجدول الزمني المحدد للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في سنة ٢٠١٠. إلا أن الأمانة ستواصل بذل جهودها استعداد لتنفيذ هذه المعايير اعتباراً من سنة ٢٠١٠. ذلك أنه يمكن إحراز تقدم كبير خلال سنة ٢٠٠٩ من خلال تنفيذ المشاريع المقترحة في هذه الوثيقة. وسيتخذ، رهناً بتقييم التقدم المحرز في نهاية سنة ٢٠٠٩، قرار بشأن إمكانية تحقيق امتثال كامل اعتباراً من سنة ٢٠١٠، أو تأجيل ذلك حتى سنة ٢٠١٢. وتجدر الملاحظة إلى أنه حتى في حال عدم إمكانية تحقيق الامتثال الكامل في سنة ٢٠١٠، فيمكن للأمانة أن تقترح اعتماد بعض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لإعداد التقارير المالية، مما يجعل بياناتها المالية أكثر توافقاً مع متطلبات إعداد التقارير بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤- وسيتم إعداد تقرير كامل ومفصل عن متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استناداً إلى نتائج الأعمال الجارية حالياً. ومع ذلك، يبدو واضحاً منذ الآن أن اعتماد هذه المعايير سيفضي إلى إدخال تغييرات رئيسية في المجالات التالية:

- المباني والتجهيزات: إثبات دفتري بالأصول الرأسمالية واستهلاكها، مثل المباني والسيارات والأثاث والأجهزة والمعدات، بحيث لا تسجل الأصول الرأسمالية في باب النفقات بتكلفة الشراء في سنة الشراء، وإنما تخفض قيمتها مع مرور عمرها الإنتاجي. ويقتضي ذلك تنفيذ وحدات إدارة الأصول للبرنامج الحاسوبي PeopleSoft التي ستدمج بالكامل مع نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) (النظام المالي للويبو).

- إثبات دفتري بالإيرادات: قد يلزم هذا الأمر تعديل أوجه العلاقة بين نظام الإدارة المتكاملة وأنظمة التشغيل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد/لاهاي. ويجري حالياً العمل على إعداد تحليل مفصل.

- تنفيذ محاسبة قطاعية: تدل المؤشرات الأولى على الحاجة إلى دراسة مخطط حسابات الويبو وتعديله وكذلك على الحاجة إلى دراسة وتعديل الطريقة التي تتبعها الاتحادات في إجراء المحاسبة وإعداد التقارير. ومن الضروري تعديل نظام الإدارة المتكاملة لتكييفه مع جميع التغييرات التي تلزمها هذه الجوانب.

- إجراءات وضع الميزانية والتخطيط: لم تستكمل الأمانة تقييمها لهذا المجال. ومن المرجح أن تمس الحاجة إلى إدخال تعديلات على النظام لإعداد التقارير والتقريب بين الحسابات. وإذا كانت الويبو تعتزم الإبقاء على إجراءات الميزانية الحالية المعدلة والقائمة على أساس الاستحقاق/النقدية فمن الضروري استخدام دفاتر ثانوية لتوفير بيانات مالية تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥- وتضم هذه الوثيقة والمرفق بها اقتراحاً يرمي إلى معالجة القضايا المحددة في الفقرتين ٢ و٣ أعلاه من خلال ما يلي:

- تحديد نطاق وحدة المشتريات على نحو ضيق جدا؛
- وضع نطاق مفصل لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومواصفاتها الوظيفية، بما في ذلك وحدة إدارة الأصول؛
- إنجاز متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك برنامج إدارة الأصول وفقاً للمواصفات.

٦- وسيؤدي هذا التنفيذ إلى "١" وضع إجراءات وتدابير معززة في مجال المراقبة لدعم النظام المالي الجديد ولائحته؛ "٢" وتنفيذ الأدوات وبرامج النظام التي يلزمها الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو أكثر مردودية "٣" وتحسين الإنتاجية في المجالات الإدارية الرئيسية للأمانة.

٧- وتجدر الإشارة إلى أن مقترح تخطيط الموارد المؤسسية الذي قدمته الأمانة سنة ٢٠٠٧ تضمن عدة عناصر رئيسية أخرى، بما في ذلك تنفيذ الوحدات أو الوظائف التي ترتبط بالموارد البشرية والرواتب والخزانة ووضع الميزانية وإدارة السفر وبيع المنشورات والمعلومات المتعلقة بالعمليات. وستكون هذه العناصر موضوعاً لاقتراح تقدمه الأمانة سنة ٢٠٠٩، وسيتم إعداده في إطار عملية التقويم الاستراتيجي ويقدم إلى الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٩ لدراسته. وسيُنظر في تقديرات التكاليف المطلوبة لتنفيذ هذه العناصر وتعرض بالتفصيل في ذلك الوقت. وتجدر الإشارة إلى أن من المتوقع أن يتراوح المبلغ التقريبي للتكاليف بين ١٨ و٢٠ مليون فرنك سويسري.

٨- وتقدر التكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع المقترح في الفقرتين ٢ و٣ أعلاه بحوالي ٤,٢ مليون فرنك سويسري. ويحتوي مرفق هذا الاقتراح على جميع التفاصيل، بما في ذلك الميزانية والنطاق والانجازات والأطر الزمنية والافتراضات الرئيسية وتقديرات التكاليف.

٩- ويرد الإطار الزمني المفصل للمشروع، الذي سيخضع إلى موافقة الدول الأعضاء في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ لكي يتم البدء في تنفيذه في ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، في المرفق. ويمكن تلخيص الإطار الزمني على نحو ما يلي:

قطاعات العمل	تاريخ الانتهاء المتوقع
تنظيم المشروع وتكوين الفريق	مارس/آذار – أبريل/نيسان ٢٠٠٩
تحديد نطاق تعديلات النظام بالتفصيل والوظائف التي تلزمها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ واستكمال نطاق ومتطلبات المشتريات	فبراير/شباط ٢٠٠٩
تصميم وحدة المشتريات	يونيه/حزيران ٢٠٠٩

قطاعات العمل	تاريخ الانتهاء المتوقع
تصميم وحدة إدارة الأصول	يونيه/حزيران ٢٠٠٩
تنفيذ وحدة المشتريات	يناير/كانون الثاني ٢٠١٠
تنفيذ وحدة إدارة الأصول	فبراير/شباط ٢٠١٠
تنفيذ التعديلات الأخرى ذات الصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	*يحدد لاحقاً بعد استكمال التقييم وتحديد النطاق*

١٠- إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، بما يلي:

"١" الموافقة على اقتراح تنفيذ البرامج المعلوماتية وتعديلات النظام لتحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي الجديد ولائحته على النحو المبين في مرفق هذه الوثيقة؛

"٢" والموافقة على تخصيص مبلغ ٤ ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري من احتياطي الأموال لهذا الغرض، يكون متاحاً للاستخدام، مع ترحيل الأرصدة المعنية من فترة سنتين إلى أخرى، خلال مدة المشروع المتوقعة، على النحو المبين في الفقرة ٩ من هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX

المرفق

اقتراح مشروع

تنفيذ برامج معلوماتية لتحقيق الامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS):
المشتريات وإدارة الأصول ومتطلبات نظامية أخرى للامتثال للمعايير

المحتويات

أولا– مقدمة ومعلومات أساسية ٣
ثانيا– الفوائد المرتقبة من المشروع ٤
ألف– تعزيز الإطار التنظيمي والإدارة المالية ٤
باء– تطوير مهارات الموظفين ٤
ثالثا– نطاق المشروع ٤
ألف– المشتريات ٤
باء– المتطلبات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ٥
رابعا– نتائج المشروع الرئيسية ٦
خامساً – العناصر الرئيسية للنهج ٦
ألف– البرامج الحاسوبية ٧
باء– استضافة البرامج التطبيقية ٧
جيم– التنفيذ ٧
سادسا – مراحل المشروع وجدوله الزمني المؤقت ٨
سابعاً – تنظيم المشروع وإدارته ٨
ألف– مجلس إدارة المشروع ٩
باء– راعي التنفيذ ٩
جيم– مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ١٠
دال– مشروع تنفيذ النظام المالي ولوائحه ١٠
هاء– التقويم الاستراتيجي ١٠
واو– مدير المشروع ١٠
زاي– شريك التنفيذ الخارجي ١٠
ثامناً – تكاليف المشروع المقدرة والافتراضات التي يقوم عليها ومصدر التمويل المقترح ١٠
ألف– الافتراضات ١٢
باء– شرح مقتضب وافتراضات عامة ١٢
(أ) استضافة البرامج التطبيقية ١٢
(ب) شراء البرمجيات وصيانتها ١٣
(ج) موظفو المشروع ١٣
(د) موارد بدل المستخدمين ١٣
(ه) التدريب ١٣
(و) شريك التنفيذ الخارجي ١٣
(ز) التبليغات وأمور أخرى ١٣
جيم– مصدر التمويل المقترح ١٣
تاسعاً – آلية إعداد التقارير ١٤

أولا – مقدمة ومعلومات أساسية

١- نفذت الأمانة نظام معلومات خاص بالمالية والميزانية يعتمد على برنامج PeopleSoft (نظام لتخطيط الموارد المؤسسية تستخدمه حالياً عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة) من خلال مشروع نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) الذي وافقت عليه الدول الأعضاء كجزء من برنامج وميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. واقتصر نطاق هذا التنفيذ على شؤون المالية والميزانية لأسباب ترجع إلى توخي السهولة الإدارية وأخرى تتعلق بالميزانية مع الإقرار بأن العديد من القطاعات الإدارية الأخرى تشكو من الحاجة لمعالجة المعلومات بنفس القدر من الأهمية والسرعة.

٢- وينبغي الإشارة إلى أنه ليس بالإمكان تحقيق الاستفادة الكاملة من نُظم تخطيط الموارد المؤسسية إلا إذا استُخدمت هذه النظم على نحو متكامل في جميع القطاعات المستهدفة داخل الإدارة، بحيث يمكن للجهة المصدر أن تُدخل البيانات وتصادق عليها مرة واحدة قبل معالجتها على مستوى أعمق في إطار الوظائف الفعالة لإدارة نظام تسيير إجراءات العمل والتسلسل الهرمي للموافقة. ولا يزال العديد من وظائف المنظمة في مجالي التسيير والإدارة التي لم يشملها نظام الإدارة المتكاملة غير مدعوم إلى حد كبير من جانب النظم المعلوماتية الحالية. ويمثل الحفاظ على مستويات الخدمة بالرغم من تزايد الإجراءات/عمليات المراقبة الجديدة في بيئة يدوية تحديا كبيراً في هذه المجالات.

٣- ووافقت جمعيات الدول الأعضاء التي عقدت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) من حيث المبدأ. ولم توافق على أي تمويل إضافي. وسيحتاج تحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) على النحو المبين في الوثيقتين WO/PBC/11/7 Rev. و A/43/5 إلى دعم من النظم المعلوماتية المحسنة والمتكاملة في قطاعات المشتريات والمالية والميزانية. ويعد تنفيذ وحدة إدارة الأصول من الوحدات الرئيسية الجديدة الضرورية.

٤- وعلاوة على ذلك، وافقت الدول الأعضاء خلال الدورة نفسها التي عقدت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ على النظام المالي الجديد ولوائحه في حين لم يُنظر أو يُوافق على مقترح نظام تخطيط الموارد المؤسسية (الذي احتوى على العناصر الرئيسية الضرورية لتحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي الجديد ولوائحه). وتجدر الإشارة إلى أن لجنة مراجعة الحسابات أوصت في دورتها التي عقدت في مارس/آذار ٢٠٠٧، بعد استعراض اقتراح النظام المالي الجديد ولوائحه، أن يستند هذا النظام الجديد، حتى يكون فعالا، إلى عمليات مؤتمتة جديدة (الوثيقة WO/AC/4/2، الفقرة ٢١). وأكدت الأمانة بحكم تجربتها في تنفيذ النظام المالي ولوائحه سنة ٢٠٠٨، على أن التنفيذ الكامل والفعال لهذا النظام سيحتاج إلى بعض عناصر نظام مشتريات موحد قائم على أفضل الممارسات، نحو "١" تسجيل طلبات الشراء على مستوى المصدر "٢" التسجيل الآلي للالتزامات المسبقة "٣" ونظام تحقق قسري على مستوى الميزانية لتمكين مديري البرامج من رفض الطلبات التي تتجاوز قيمتها المخصصات. وسيساعد تنفيذ هذه العناصر على تعزيز عمليات المراقبة الداخلية.

٥- وستسهم الخصائص الوظيفية لنظام المشتريات الذي يُقترح تنفيذه في تحقيق ما يلي:

(أ) وضع مبادئ للمساءلة تشمل جميع موظفي المنظمة وتقنين نظام التحقق والموازنة ومبدأ التمييز بين الوظائف المالية استناداً إلى إعادة تنظيم الأعمال والممارسات وبنيات هرمية للموافقة وتنظيم رشيد لتسيير تدفق العمل في نظم المشتريات والمالية؛

(ب) دعم نظام المعلوماتية لإطار تنظيمي جديد ينطبق على شراء السلع والخدمات؛

٦- ويرد وصف العناصر الرئيسية للمشروع المقترح في الفصل الثاني إلى الفصل الثامن أدناه. ويحتوي الفصل التاسع على حساب أولي للتكلفة المقدرة للمشروع، والافتراضات التي تقوم عليها هذه التكاليف.

ثانيا - الفوائد المرتقبة من المشروع

ألف - تعزيز الإطار التنظيمي والإدارة المالية

- تنفيذ عمليات ضرورية من أجل التنفيذ الفعال للنظام المالي الجديد ولائحته، بعد إعادة تنظيم هذه العمليات وأتمتتها؛
- إرساء دعامة للرقابة الداخلية أكثر شمولا واتساقا وإطار للمساءلة يقوم على تحديد مهام المستخدمين وإجراءات الموافقة وتنظيم المهام المؤتمتة؛
- القدرة على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تعزيز الوظائف؛
- تحسين الإشراف على الميزانية ومراقبتها؛

باء - تطوير مهارات الموظفين

- يوفر تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية فرصة رائعة لتدريب الموظفين وتعزيز مهاراتهم المهنية (مع تكيف المستخدمين مع العمليات القائمة على أفضل الممارسات) ومن شأن تحسين الحصول على البيانات أن يعزز من إمكانية ضبط البيانات ويسهل إجراء الأعمال التحليلية ويعزز قيمتها. وهو من شأنه أن يساعد المنظمة وموظفيها على الاستعداد لتنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية بكامله.

ثالثا - نطاق المشروع

٧- من المقترح أن يتناول المشروع الاحتياجات الضرورية والأكثر إلحاحاً في تنفيذ النظام المالي ولوائحه والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ألف - المشتريات

٨- يتميز هذا المجال من الأنشطة حالياً بقلة الدعم المقدم من نظام المعلوماتية، على نحو منظم. حيث يتم إعداد طلبات وأوامر الشراء يدويا وتنقل الملفات الورقية عبر المنظمة لاستكمال عملية الموافقة. ومن العواقب المترتبة على استخدام هذا النظام اليدوي أن النفقات ذات الصلة بالمعاملات لا تدخل إلى النظام المالي إلا في مرحلة متأخرة جداً (لا تسجل الالتزامات المسبقة في النظام) ومن ثم فإن رؤية مديري البرامج وقسم الميزانية تتميز بنوع من عدم الدقة فما يتعلق بمخصصات الميزانية المتاحة. وعلاوة على ذلك فإن عمليات التحقق المؤتمتة للميزانية ليست ممكنة، مما يزيد من خطر تخطي مديري البرامج، الذين يتحملون مسؤولية استخدام الموارد، لمخصصات الميزانية.

٩- وتقترح الأمانة تعزيز الامتثال للنظام المالي ولوائحه وإنشاء العمليات ودعم النظام للالتزامات المسبقة المتعلقة بمعاملات غير الموظفين من خلال تنفيذ وحدة مشتريات برنامج PeopleSoft (يقتصر تحديداً على المتطلبات الأساسية ذات الأولوية العالية) لتيسير تسجيل الالتزامات المسبقة آلياً فيما يتعلق بالسلع والخدمات المشتراة. وتنقل مبالغ هذه الالتزامات المسبقة آليا إلى مبالغ ملزمة بعد إنشاء أمر بالشراء في النظام وتحويل الالتزامات إلى نفقات عند تلقي الفواتير ومعالجتها والموافقة على المدفوعات. وعلاوة على ذلك، تسجل المعاملات اليدوية الإلكترونية للترخيص بالسفر والمعاملات المرتبطة بأحد الأنشطة كالتزامات مسبقة في النظام، وبذلك خفض التغييرات في إجراءات المستخدمين إلى الحد الأدنى. وتسجل معاملات غير الموظفين مثل الضيافة خارج البرنامج واتفاقات الخدمة الخاصة في خارج المقر الرئيسي والزمالات كأعباء مسبقة.

١٠- وستخضع طلبات الشراء إلى التحقق على مستوى الميزانية وتتم الموافقة عليها عند نقطة المنشأ داخل البرنامج. وستخضع معاملات السفر/الأنشطة إلى التحقق على مستوى الميزانية عند نقطة الخدمة في دفتر الالتزامات المسبقة. أما بالنسبة إلى معاملات غير الموظفين (مثل الضيافة خارج البرنامج التي سبقت الموافقة عليها، والزمالات خارج البرنامج، وما إلى ذلك) فسيتم استخدام برنامج طلبات وأوامر الشراء إلى أقصى حد ممكن بحيث يمكن تسجيلها كالتزامات مسبقة والتحقق منها على مستوى الميزانية على نحو يماثل طلبات شراء السلع والخدمات. وقد اعتمدت سائر وكالات الأمم المتحدة هذا النهج بنجاح. وسينفذ نظام تسيير إجراءات العمل لدعم جميع أصناف المعاملات المذكورة أعلاه.

١١- وسيشمل التنفيذ أيضاً تطوير أدوات لأغراض الرصد والرقابة في قسم الميزانية.

باء - المتطلبات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٢- ينبغي لقسم المالية أن يجري تغييرات على مستوى معايير المحاسبة وإجراءاتها للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) بحلول سنة ٢٠١٠. ويجري العمل حالياً على إعداد دراسة لتقييم الآثار المترتبة على المعايير المحاسبية. وعلى الرغم من أن دراسة تأثير هذه المعايير المحاسبية في سياسات وإجراءات الويبو قطعت أشواطاً كبيرة، فلا يزال العمل قائماً على تقييم التأثير الكامل في النظم. ولكن من الواضح جداً أن اعتماد هذه المعايير المحاسبية سيتضمن تغييرات رئيسية في المجالات التالية:

- ملكية المباني والمعدات: إثبات دفتري بالأصول الرأسمالية واستهلاكها، مثل المباني والسيارات والأثاث والأجهزة والمعدات، بحيث لا تسجل الأصول الرأسمالية في باب النفقات بتكلفة الشراء في سنة الشراء، وإنما تخفض قيمتها مع مرور عمرها الإنتاجي. ويقتضي ذلك تنفيذ برامج إدارة الأصول للبرنامج الحاسوبي PeopleSoft التي ستدمج بالكامل مع نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) (النظام المالي للويبو). وسيتطلب تنفيذ الأصول الثابتة تحويل المعلومات الحالية التي تمثل قاعدة بيانات ضخمة تحتاج إلى التعديل وعناصر بيانات إضافية والتحقق من إمكانية الانتقال بها إلى نظام الإدارة المتكاملة.

- إثبات دفتري بالإيرادات: قد يلزم هذا الأمر تعديل أوجه العلاقة بين نظام الإدارة المتكاملة وأنظمة التشغيل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد/لاهاي.

- تنفيذ محاسبة قطاعية: تدل المؤشرات الأولى على الحاجة إلى دراسة مخطط حسابات الويبو وتعديله وكذلك على الحاجة إلى دراسة وتعديل الطريقة التي تتبعها الاتحادات في إجراء المحاسبة وإعداد التقارير. ومن الضروري تعديل نظام الإدارة المتكاملة لتكييفه مع جميع التغييرات التي تلزمها هذه الجوانب.

- إجراءات وضع الميزانية والتخطيط: لم تستكمل الأمانة تقييمها لهذا المجال. ومن المرجح أن تمس الحاجة إلى إدخال تعديلات على النظام لإعداد التقارير والتقريب بين الحسابات. وإذا كانت الويبو تعتزم الإبقاء على إجراءات الميزانية الحالية المعدلة والقائمة على أساس الاستحقاق/النقدية فمن الضروري استخدام دفاتر ثانوية لتوفير بيانات مالية تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٣- ولما كانت استحقاقات نفقات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقوم على مبدأ الأداء – لا يمكن استحقاق إلا السلع المستلمة أو السفر المضطلع به أو الخدمات المقدمة – فمن الضروري أن يسمح تنفيذ نظام المشتريات الذي ينص على الإشعار باستلام سلعة أو خدمة أو سفر من جانب الإدارة التي تطلب ذلك، من حيث المبدأ، بالأتمتة الكاملة تقريباً لعملية الاستحقاق. وسينظر المشروع في إمكانية إنشاء نظام للتعامل مع الاستحقاقات على نحو آلي (سيقوم النظام بنقل أي أمر هام أو جزء من أمر تم الإشعار باستلامه ولكن لم يدفع ثمنه إلى حساب استحقاقات بيان الميزانية المناسبة (التزام غير مصفى)).

١٤- ويجري حالياً تحليل النطاق الكامل للآثار المترتبة وتعديلات النظام لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستوضع مواصفات مفصلة لكل مطلب من المتطلبات المذكورة أعلاه.

رابعا – نتائج المشروع الرئيسية

١٥- يرد في ما يلي بيان النتائج الرئيسية المرتقبة من المشروع:

- إعادة تنظيم عمليات الشراء لمواءمتها مع النظام المالي الجديد ولوائحه؛

- تنفيذ وحدة المشتريات واعتماد أفضل الممارسات التي يحتوي عليها البرنامج الحاسوبي. وسيتم التخفيض من إجراءات التكييف إلى الحد الأدنى؛

- إعادة تنظيم عملية إدارة الأصول وتنفيذ برنامج إدارة الأصول بأقل ما يمكن من التكييف؛

- تنفيذ سائر تعديلات النظام لتحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

- تنفيذ أدوات الرصد والرقابة الأساسية.

خامساً – العناصر الرئيسية للنهج

١٦- سيراعي تنفيذ المشروع مراعاة تامة عوامل النجاح الرئيسية لهذا النوع من المشروع والدروس التي استخلصتها سائر وكالات الأمم المتحدة. وسيشمل نهج المشروع ما يلي:

ألف – البرامج الحاسوبية

١٧- ستستخدم وحدتي المشتريات وإدارة الأصول لبرنامج PeopleSoft لتنفيذ المتطلبات المذكورة في هذا الاقتراح. وسيتم الاضطلاع بالجزء الأكبر من التعديلات الأخرى لتحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار نظام الإدارة المتكاملة (يستند نظام المالية وإعداد تقارير الميزانية أيضا على برنامج PeopleSoft).

باء – استضافة البرامج التطبيقية

١٨- استطاعت الويبو مؤخراً أن تبرم اتفاقاً مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني (UNICC) لاستضافة التطبيقات المالية لبرنامج PeopleSoft. غير أن شعبة تكنولوجيا المعلومات قررت عدم تكبد أي تكاليف إضافية لاستضافة الوحدتين الإضافيتين المقترح تنفيذهما. ومع ذلك من الضروري أن تزود الويبو المركز الدولي للحساب الإلكتروني بمعلومات ملائمة وتمنحه مهلة من الوقت لإجراء التحضيرات.

جيم – التنفيذ

١٩- سيشمل النهج المتوخى في التنفيذ العناصر الرئيسية التالية:

- الإدارة العليا للرعاية والمساءلة.
- نهج قائم على الأعمال في مقابل نهج يقوم على تكنولوجيا المعلومات.
- ينبغي أن يقوم النهج المتبع في التنفيذ على "حد أدنى من التكييف". وكما وردت الإشارة إلى ذلك مسبقا، فإن وحدات نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) المعنية بالإيرادات قد خضعت لتعديلات كبيرة لتكييفها مع احتياجات العمل وطريقة عمل النظم المعمول بها حالياً في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات والسجل الدولي للعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية. إلا أن تكلفة التكييف والثبات عليه تعد باهظة، ولذلك لا بد للإدارة العليا من أن تعيد النظر في تلك الاحتياجات بطريقة حازمة ولا تقبل بأي تغيير إلا في حال وجود مبرر كاف.
- ويحتاج المشروع إلى بنية رسمية، بما في ذلك إنشاء مجلس إدارة المشروع يضم أصحاب المصلحة الرئيسيين وخدمات تكنولوجيا المعلومات. ولا بد أن يضم هذا المجلس مديري البرامج في قطاعات العمل الرئيسية ضمن نطاق المشروع ليتولوا مسؤولية توجيه التغيير المطلوب في مجالاتهم وعليهم اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة العامة بالإضافة إلى قرارات أخرى من شأنها أن تسهل حُسن التنفيذ في جميع قطاعاتهم.
- وسيضطلع مدير المشروع بدور رئيسي، ولا بد أن يكون من ذوي الخبرة الحديثة الناجحة في تنفيذ مشروعات مماثلة في مجالي المالية والمشتريات.
- وسيحظى المشروع بمساعدة كبيرة من شريك يتمتع بخبرة ومؤهلات في تنفيذ برنامج PeopleSoft.

- ولا بد أن يسهم مستخدمو النظام على نحو كبير لضمان نجاحه. إذ أن نجاح المشروع رهن بمشاركة مستخدمين متفرغين على علم بمجالات عملهم واحتياجاتهم إلى المعلومات (من خلال إعفائهم من أعمالهم الراهنة إما جزئياً أو في معظمهم أو بالكامل حسب الاقتضاء). وقد افترضت هذه المشاركة وأدرجت تكاليف بدل المستخدمين في التقديرات.

- ومن المعتزم البدء في التنفيذ بعد مرحلة قصيرة من أعمال التخطيط والإعداد وتحديد النطاق ولكن بقدر كبير من التفصيل والدقة ومع التركيز على استحداث خطة مفصّلة للمشروع ووضع المعالم النهائية لنطاقه بالاستناد إلى متطلبات إجراءات العمل مع احتمال توفير تدريب تمهيدي لبعض أهم أعضاء فريق التنفيذ.

- وتعتبر إدارة المخاطر عنصراً رئيسياً في النهج المتبع. وستُحدد مواطن الخطر الرئيسية والتدابير الرامية للحد منها. ومن المعتزم تقييمها وتحديد أولويتها استناداً إلى احتمال وقوعها وأثرها المحتمل. وسيحظى سجل المخاطر المرتبطة بالمشروع بالمتابعة وسيتولى مجلس إدارة المشروع استكماله باستمرار بما يستجد من الأمور.

سادسا – مراحل المشروع وجدوله الزمني المؤقت

٢٠- من المعتزم أن يكون الجدول الزمني المتبع في هذه المرحلة كما يلي:

مارس/آذار – أبريل/نيسان ٢٠٠٩

- إنشاء مجلس إدارة المشروع (بتعيين من المدير العام)؛
- تعيين مدير المشروع؛
- قيام مجلس إدارة المشروع بتحديد أولوية الوحدات الحاسوبية ووضع خطة للمشروع؛
- الاضطلاع بإجراءات التخطيط والتحضير المفصلة وتطوير البنيات التحتية ووضع الترتيبات التنظيمية وشراء برامج الحاسوب وإبرام العقود وتعيين موظفي المشروع حسب الاقتضاء؛
- إعداد وثيقة تصف نطاق ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو مفصل؛
- وضع الصيغة النهائية للنطاق والمتطلبات المفصلة لتنفيذ المشتريات.

يونيه/حزيران ٢٠٠٩ – تصميم وحدات المشتريات وإدارة الأصول؛
يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ – تنفيذ وحدات المشتريات؛
فبراير/شباط – مارس/آذار ٢٠١٠ – تنفيذ وحدات الإدارة؛
يحدد *لاحقاً* – تنفيذ التعديلات الأخرى المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
يونيه/حزيران ٢٠١٠ – استعراض ما بعد مرحلة التنفيذ واستقرار النظام.

سابعا – تنظيم المشروع وإدارته

٢١- يحتوي الرسم البياني ١ الوارد أدناه، على نحو تقريبي، على بيان الهيكل التنظيمي العام لتنفيذ المشروع. وستتولى الويبو بالأساس تنفيذ المشروع بمساعدة شريك تنفيذ خارجي.

الرسم البياني ١ – تنظيم المشروع وإدارته

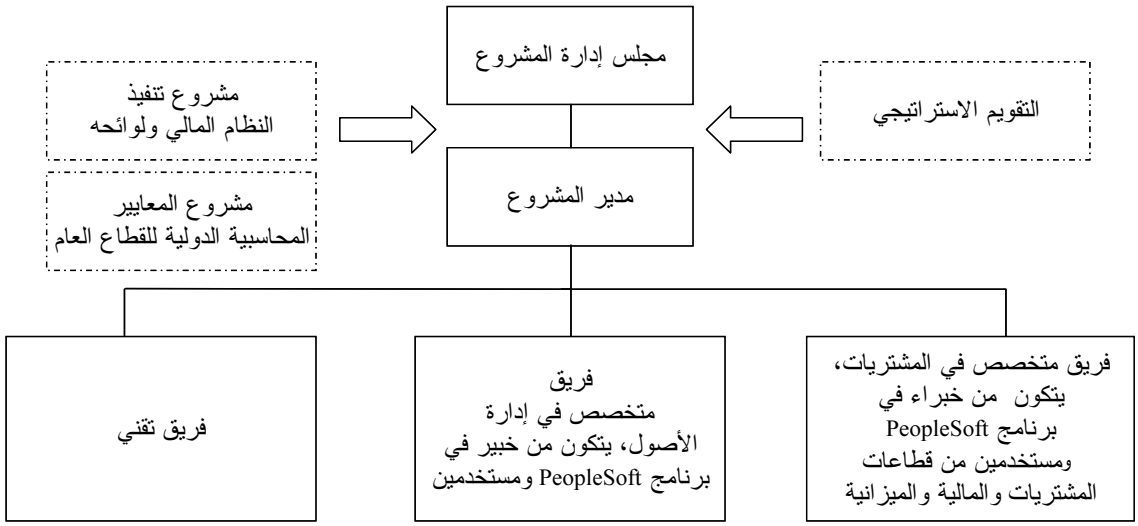

ملاحظة: سيشارك فريق الدعم لنظام الإدارة المتكاملة الحالي والذي طلب موارد إضافية، ستُقدر قيمتها بعد الانتهاء من عملية تحديد النطاق، في الأنشطة المتعلقة بإدخال تعديلات على النظام المالي.

٢٢- ويرد أدناه تحديد البيانات الواردة في الرسم البياني ووصفها بالتفصيل.

ألف – مجلس إدارة المشروع

٢٣- يجب أن يضم مجلس إدارة المشروع أعضاء من الإدارة العليا من مختلف قطاعات العمل الرئيسية التي تندرج في نطاق المشروع أي المالية والميزانية والمشتريات وإدارة الأصول وشعبة تكنولوجيا المعلومات. وسترجع إلى المجلس مسؤولية تنفيذ المشروع بنجاح. ولذلك، فلا بد أن تناط به صلاحية وضع السياسة العامة واتخاذ القرارات العملية للاسترشاد بها في تنفيذ المشروع.

٢٤- وسيتخذ المجلس قرارات ويقدم مساهمات للاسترشاد بها في تنفيذ المشروع. ونظراً إلى أن المشروع يغطي في طبيعته وظائف عديدة ويستدعي اتخاذ قرارات كثيرة، فلا بد أن تتولى جهة واحدة رعاية تنفيذ المشروع فتترأس المجلس وتناط بها صلاحية اتخاذ القرارات التي تكون ضرورية لضمان حُسن التنفيذ.

باء – راعي التنفيذ

٢٥- ستقع على عاتق راعي التنفيذ، مدعوماً من المجلس، مسؤولية ضمان تنفيذ جميع متطلبات الأعمال ضمن نطاقه على نحو فعال ومراقبة الامتثال لنطاق المشروع ورصد المخاطر المحدقة به والحد منها والتأكد من إدخال أقل قدر ممكن من التعديلات لأغراض التكييف واستكمال المشروع في موعده ودون تجاوز الميزانية.

جيم – مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٦- سيتم إنشاء مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والفريق التابع له تحت إشراف أحد كبار الموظفين الماليين (المراقب المالي) في قسم المنظمة للمالية والميزانية وإدارة البرنامج، وسيحتاج إلى توطيد أواصر العلاقة مع مدير المشروع لتقديم مساهمات رئيسية بشأن قرارات السياسة العامة والمتطلبات والإجراءات التي ستشكل الأساس لتنفيذ الأنظمة.

دال – مشروع تنفيذ النظام المالي ولوائحه

٢٧- سيقدم مشروع تنفيذ النظام المالي ولوائحه، مرة أخرى تحت إشراف أحد كبار الموظفين الماليين (المراقب المالي)، المساهمات الضرورية إلى مدير المشروع والفرق بشأن السياسات والإجراءات والمتطلبات ذات الصلة بالنظام المالي ولوائحه.

هاء – التقويم الاستراتيجي

٢٨- سيتولى برنامج التقويم الاستراتيجي الذي يشرف عليه مكتب المدير العام تقديم ما يلزم من المساهمات بشأن إعادة هندسة العمليات داخل النطاق وإعادة هيكلة الوحدات التنظيمية المعنية، عند الاقتضاء.

واو – مدير المشروع

٢٩- من المقترح أن يكون مدير المشروع من موظفي الويبو (يعين لمدة المشروع) وتناط به مسؤولية التنفيذ اليومي للمشروع على يد مجلس الإدارة.

زاي – شريك التنفيذ الخارجي

٣٠- من المعتزم استئجار خدمات شريك خارجي في التنفيذ للاستفادة مما يحتاجه المشروع من خبرة في إجراءات العمل التقنية وتشغيل البرنامج PeopleSoft. وسيكون مدير مشروع شريك التنفيذ الخارجي مسؤولاً أمام مدير المشروع.

٣١- وبالإضافة إلى مساهمة شريك التنفيذ الخارجي، لا بد من فريق داخلي أساسي ومتين يختص بالمشروع في كل مجال من مجالات العمل. وسيشمل هذا الفريق منسقا داخلياً واحداً على الأقل لكل مجال من مجالات العمل يكون ملماً بمتطلبات العمل ومخوّلاً لاتخاذ القرارات نيابة عن المستخدمين. ولا بد من تعيين مستخدمين على المستوى التشغيلي في الفريق الأساسي في الشؤون الجوهرية على أن يتولى بعض المستخدمين الآخرين إنجاز أنشطة شتى طيلة مدة تنفيذ المشروع، مثل التدريب وإعداد اختبارات قبول المستخدمين والاختبار.

ثامناً – تكاليف المشروع المقدرة والافتراضات التي يقوم عليها ومصدر التمويل المقترح

٣٢- من المقدر أن تبلغ تكلفة المشروع ٤,٢ مليون فرنك سويسري. وترغب الأمانة في أن تسترعي انتباه لجنة البرنامج والميزانية إلى أن هذه التكلفة المقدرة لا تشمل الأمور الطارئة. ومع ذلك أدرج مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري كنطاق للأمور الطارئة للعمل الذي قد يُطلب لتوفير مخطط الحسابات وتغيرات إعداد تقارير القطاعات الناشئة عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ويقتضي إنجاز المشروع في حدود الميزانية المرصودة إدارة حازمة جداً ومراقبة نطاقه وتنفيذه على أساس الوظائف المعيارية دون إجراء أي تكييف. وتعد جودة البيانات ومدى توافرها في الأنظمة الحالية من العوامل التي قد تؤدي إلى حدوث تأخر وارتفاع في التكلفة.

٣٣- ويبيّن الجدول الوارد أدناه تقدير تكاليف المشروع وتليه الافتراضات التي يقوم عليها ذلك التقدير. وكما هو موضح، فإن التقدير الأولي لتكاليف المشروع يبلغ ٤,٢ مليون فرنك سويسري. ويستند تقدير التكاليف إلى تجربة الويبو الخاصة في مجال تنفيذ نظام إعداد تقارير المالية والميزانية للبرنامج PeopleSoft (نظام الإدارة المتكاملة) وإلى أعمال تحديد النطاق التي اضطُلع بها كجزء من تنفيذ النظام المالي ولوائحه بالإضافة إلى تجارب سائر منظمات منظومة الأمم المتحدة التي أقدمت على تنفيذ مشروعات مماثلة.

٣٤- وتجدر الإشارة إلى أنه في حال عدم استكمال المشروع في سنة ٢٠٠٩، فلا بد من الالتزام مقدماً بتحمل أعباء بعض التكاليف التي سيتم تكبدها بعد سنة ٢٠٠٩ مثل تكاليف موظفي المشروع والشريك الخارجي. ولذلك، فإن الموافقة على تخصيص الأموال يجب أن تشمل جميع التكاليف لضمان استمرارية المشروع.

الرسم ٢ – تقدير أولي لتكاليف المشروع
(بالفرنكات السويسرية)

عنصر التكلفة	2009	2010	المجموع
استضافة البرامج التطبيقية(*)			
شراء البرمجيات وصيانتها(**)	280,879		280,879
موظفو المشروع	444,000	444,000	888,000
موارد بدل المستخدمين	492,000	114,000	606,000
شريك التنفيذ الخارجي	1,890,900	145,200	2,036,100
التدريب	190,000		190,000
التبليغات وأمور أخرى	45,000	5,000	50,000
المجموع	**3,342,779**	**708,200**	**4,050,979**
نطاق الاحتمالات الطارئة	150,000		**150,000**
المجموع	**3,492,779**	**708,200**	**4,200,979**

(*) أكدت شعبة تكنولوجيا المعلومات على عدم تحمل أي تكاليف إضافية

(**) تشمل شراء تراخيص برامج PeopleSoft وإدارة الأصول ومجموعة أدوات المستخدمين

ألف – الافتراضات

٣٥- يستند تقدير التكاليف المبيّن أعلاه إلى خمسة افتراضات رئيسية، فإن لم تصح تلك الافتراضات وجبت الزيادة في المبلغ المقدر. وفيما يلي بيان تلك الافتراضات:

(أ) سيتم تحديد متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنطاق تحديداً واضحاً؛

(ب) يستند الحساب التقديري للجهود المبذولة والتكاليف المترتبة عليها سواء في الداخل أو الخارج إلى "الحد الأدنى من التكييف" ويقتضي ذلك إدخال تغييرات كبيرة على السياسات وإجراءات العمل لتكييف طريقة عمل المنظمة بما يراعي أفضل الممارسات ووظائف مجموعة برامج النظام PeopleSoft. ولكن، إذا عجز مجلس إدارة المشروع عن ضمان فعالية إعمال هذه النهج، لسبب أو لآخر، فقد تتكاثر طلبات المستخدمين لتكييف التطبيقات الحاسوبية بحسب احتياجاتهم فيزيد بذلك المجهود المنشود مع ما يستتبعه ذلك من زيادة في التكاليف؛

(ج) ولا تشمل هذه التقديرات الجهود والتكاليف المترتبة على أي تحسينات في مجال إعداد تقارير القطاعات ومخطط الحسابات داخل النظام المالي الذي تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأدرج مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري للأمور الطارئة بخصوص هذا الأمر؛

(د) وقد أُعدت تقديرات الجهود المطلوبة ومن ثم تكاليف خدمات شريك التنفيذ الخارجي بافتراض تأجير الموارد البشرية داخلياً بصفة مؤقتة (مثلما يتضح ذلك في الرسم ٢ في باب "موظفو المشروع"). ومن المعتاد استئجار هذا النوع من الموارد البشرية الداخلية بصفة مؤقتة بتكاليف أقل جداً من الموارد البشرية الخارجية (٦٠٪ أقل). ولكن، إذا استحال على المشروع اجتذاب هذا النوع من الموارد الداخلية أو استئجارها، وذلك لأي سبب كان، فينبغي لشريك التنفيذ الخارجي توفيرها وستزيد بذلك التكاليف ارتفاعاً على نحو متناسب؛

(هـ) وسيتولى الشريك الحالي للويبو فيما يتعلق بتنفيذ برنامج PeopleSoft وتقديم الدعم المساهمة في إعداد هذا المشروع. ويعد هذا الافتراض هاماً خاصة وأن الشريك الحالي يتمتع بمعرفة عميقة وكبيرة بالنظام المالي للويبو – نظام الإدارة المتكاملة وبالنظام المالي والقواعد المالية ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والعمليات الإدارية للويبو. ويرتبط النطاق الوظيفي للمشروع المقترح ارتباطاً وثيقاً بنظام الإدارة المتكاملة. وتتكامل وحدات المالية والمشتريات وإدارة الأصول تكاملاً محكماً وتتعايش داخل مجموعة البرامج الحاسوبية ذاتها. وتؤثر التغييرات المدخلة على تصميم أو معلمات إحدى الوحدات في أداء الوحدات الأخرى. وسيؤدي إنجاز المشروع المقترح مع شريك آخر إلى مخاطر وتكبد أعباء تكاليف إضافية بالنسبة إلى المشروع.

باء – شرح مقتضب وافتراضات عامة

٣٦- يرد أدناه شرح مقتضب مع الافتراضات العامة لحساب التكلفة المبيّنة في الرسم ٢.

(أ) استضافة البرامج التطبيقية: عدم تحمل تكاليف إضافية لاستضافة الوحدات الأخرى في مركز الأمم المتحدة للحساب الإلكتروني.

(ب) شراء البرمجيات وصيانتها: تستند تقديرات تكاليف شراء البرمجيات إلى تسعيرة لبرمجيات أوركل لتخطيط لموارد البشرية (PeopleSoft) وتشمل الوحدات التالية: شراء برنامج PeopleSoft (تكاليف إعادة التراخيص)، إدارة أصول PeopleSoft، مجموعة أدوات للمستخدمين (عدد محدود من المستخدمين). وستدفع تكاليف صيانة البرمجيات التي ستبلغ ٢٢٪ على الأقل من تكاليف التراخيص خلال السنة الأولى في وقت الشراء. ولذلك ستدرج هذه التكاليف في تكلفة المشروع. ولن تمول تكاليف الصيانة في السنوات المقبلة من الأموال الاحتياطية؛

(ج) موظفو المشروع: ترتبط تكاليف موظفي المشروع بالموظفين المؤقتين (مدير واحد للمشروع، مورد وظيفي واحد، ومورد واحد للمعايير) الذين يُستعان بخدماتهم طيلة المشروع كما ورد شرح ذلك في الفقرة ٣٥(د). ويقدر متوسط تكاليف موظفي المشروع في الشهر الواحد بين ١٠ ٠٠٠ و١٤ ٠٠٠ فرنك سويسري تبعاً للدور والمؤهلات المطلوبة؛

(د) موارد بدل المستخدمين: يتضح من تجربتنا الخاصة في تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة ومن تجربة وكالات أخرى استشارتها الويبو أن بعض مجالات العمل تقتضي تعيين مستخدمين رئيسيين ملمين بإجراءات عملهم ليتفرغوا للمشروع على اختلاف أنشطته طيلة مرحلتي التصميم والتنفيذ. ويشير هذا البند إلى تكلفة الاستعاضة عن المستخدمين المتفرغين للعمل على المشروع بموارد مؤقتة تسمح بإنجاز الأعمال الروتينية ليتيسر الاستمرار في العمل بسلاسة أثناء تنفيذ المشروع؛

(هـ) التدريب: تستند تكلفة التدريب على برنامج PeopleSoft إلى افتراض استمرارية الاتفاق المبرم مع شركة أوركل عن طريق المركز الدولي لتقديم التدريب في جنيف. وسيتم تدريب المستخدمين على الجوانب الوظيفية أو تلك المتعلقة بالعمليات من خلال الموارد المخصصة للمشروع، في شكل تدريب للمدرِّبين؛ وتمثل التكلفة المقدرة تدريب عدد محدود من أعضاء فريق المشروع والمدربين. وسيقوم المدربون بتدريب مجموعات أكبر من المستخدمين. وأدرج التدريب الخاص بالمعايير المحاسبية في هذه التقديرات.

(و) شريك التنفيذ الخارجي: أثبتت تجربتنا أثناء تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة وتجربة وكالات أخرى أن دور شريك التنفيذ الخارجي حاسم في إنجاح التنفيذ وهو يتكبد جزءا كبيراً من التكاليف. وسيسهم الشركاء الخارجيون بما لديهم من خبرةٍ ضروريةٍ جداً لتصميم النظام وإعداد مواصفاته وتنفيذه. ويرتبط نطاق المشروع المقترح ارتباطاً وثيقاً بالنظام المالي الحالي. وتتعايش وحدات المالية والمشتريات وإدارة الأصول ضمن مجموعة برمجية واحدة. ومن شأن تغيير وحدة من هذه الوحدات أن يؤثر في تصميم البرامج الأخرى وتشغيلها. وقد قدرت تكاليف شركاء التنفيذ الخارجيين على أساس ١٢٠٠ يوم عمل تقريباً وتكلفة يومية قدرها ١ ٦٥٠ فرنك سويسري.

(ز) التبليغات وأمور أخرى: ستغطي هذه التكلفة تكاليف الاتصالات والإعلانات المنشورة، عند الاقتضاء، في الصحف لتعيين موظفين لفائدة المشروع في المجالات ذات الصلة، الخ

جيم – مصدر التمويل المقترح

٣٧- يُقترح تمويل المشروع من الأموال الاحتياطية المتاحة (انظر الوثيقة WO/PBC/13/6.)

تاسعاً – آلية إعداد التقارير

٣٨- ستقدم الأمانة إلى لجنة البرنامج والميزانية تقارير مرحلية وتقارير مالية بشأن المشروع في مواعيد منتظمة.

[نهاية المرفق والوثيقة]